استكشاف العلاقة بين العنف القائم على النوع الاجتماعي والتطرف في الأردن

موجز بحثي، تشرين الثاني/نوفمبر 2016

أُجريت هذه الدراسة في إطار مشروع:

"دعم الشباب والقيادات النسائية في عمليات صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني في ثلاثة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2015-2017)"

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

-

شُكر وعرفان

تود جمعية النســـاء العربيات ومنظمة العون والتعاون التقني والتنمية (أكتد) أن تتقدما ببالغ الشُــكر والتقدير للنسـاء اللواتي شـاركن في البحث وأدلين بتجاربهن، كما أنهما تتقدمان أيضًا ببالغ الشـكر للنسـاء من شـبكة مسـاواة ممن لعبن دورًا هامًا في اختيار المشاركين وتعبئتهم وجمع البيانات من ميدان العمل.

وقد تم إعداد هذه الدراسة بتكليف من منظمة العون والتعاون التقني والتنمية (أكتد) ومنظمة المرأة العربية لتُمثل جزءاً من مشروع "دعم الشباب والقيادات النسائية في عمليات صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني في ثلاثة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" المموّل من الاتحاد الأوروبي. كما قامت المؤسستان المذكورتان بتصميم الأدوات وجمع البيانات من خلال شبكة مساواة.

وقام كل من مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك حسين ومركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية بتحليل البيانات وكتابة التقرير النهائي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، تم إعداد هذا الملخص البحثي من قبل منظمة العون والتعاون التقني والتنمية (أكتد)، ومنظمة المرأة العربية، ومركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين ومركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية.

تم إعداد هذا المطبوعة بمساعدة من الاتحاد الأوروبي، وتتحمل منظمة المرأة العربية ومنظمة العون والتعاون التقني والتنمية (أكتد) المسؤولية عن محتوياته ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار أن هذه المحتويات تعكس توجهات الاتحاد الأوروبي.

الموجز البحثي

وجّهت الأحداث الأخيرة الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك في الساحة الدولية، الأنظار إلى التطرف والتطرف العنيف، وإلى دور المرأة على وجه الخصوص، حيث يتم تصويرها غالبًا إما كضحية أو مذنبة. وقد لا يكون الحديث عن البطالة أو الحوكمة غير الفاعلة أو الاختلالات في المساواة الاجتماعية والاقتصادية كافياً لتفسير التطرف المتزايد، كما أن العاملين في المجال الإنساني والتنمية يبحثون عن مقاربات عملية لمواجهة هذا الاتجاه في استراتيجيات برامجهم وتنفيذها. وعلى الرغم من الاعتقاد بأن سد الفجوة بين الجنسين وتعميم النوع الاجتماعي من شأنهما أن يساهما في تقليل مخاطر التطرف ومنع التطرف العنيف، إلا أن هناك ضرورة مُلحة لمزيد من البيانات المدعومة بالأدلة والتي تُسلط الضوء على العلاقة بين التطرف والمرأة ، وعلى وجه الخصوص فيما يخص العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وفي هذا السياق، كلّفت كل من منظمة المرأة العربية ومنظمة العون والتعاون التقني والتنمية (أكتد) في الأردن بإجراء هذه الدراسة، حيث قام مركز المعلومات والبحوث التابع لمؤسسة الملك حسين ومركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية بتحليل البيانات للجهتين المذكورتين. كما أُجريت الدراسة على مستوى المجتمع المحلي باعتبارها تقييم للوضع الأساسي في إطار مشروع "دعم الشباب والقيادات النسائية في عمليات صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني في ثلاثة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" المموّل من الاتحاد الأوروبي.

كما تتوافق مساهمة هذا التقرير بشأن منع التطرف والتطرف العنيف مع مبادئ وأهداف أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وعلى وجه الخصوص مع هدف التنمية المستدامة رقم 16 الذي يُشجع المجتمعات السلمية والشمولية ويدعو للقضاء على جميع أنماط العنف. كما تصب الدراسة أيضًا في تعزيز أهداف قرار الأمم المتحدة رقم 1325 الذي يؤكد على الدور الرئيس للمرأة في منع الصراعات وحلها، ومفاوضات السلام، وبناء سُبل السلام، وحفظ السلام، والاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. علاوةً على ذلك، يُشدّد هذا القرار على أهمية مشاركة النساء المتساوية والكاملة في جميع الجهود المبذولة لحماية السلام والأمن وتعزيزهما.

كما تتماشى هذه الدراسة مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي لدعم حقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين، وزيادة مشاركة المرأة واتباع الجهود الإنمائية الحسّاسة للنوع الاجتماعي، وذلك حسبما هو منصوص عليه في خطة العمل الجديدة بشأن النوع الاجتماعي الخاصة بالاتحاد الأوروبي 2016 - 2020. بموجب هذه الخطة، يتعهد الاتحاد الأوروبي بتحقيق المساواة بين الجنسين بالكامل وتمكين النساء والفتيات وتعزيز الإمكانيات التحويلية للمرأة من خلال ضمان حصولها على الفرص المتكافئة ووصولها إلى الموارد والمشاركة في صُنع القرار. كما تبني الخطة على التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز دور النساء في بناء السلام وتحسين تنفيذ قرار الأمم المتحدة 1325 في جميع الأنشطة الخارجية.

وفي الأردن، أدت أزمة اللاجئين السوريين إلى تفاقم التحديات السياسية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالموارد، وأصبح التطرف مصدر قلقٍ متزايدٍ في هذا البلد الذي لا يُعد مُحصنًا من مخاطر التطرف العنيف على الرغم من استقراره. في عام 2015، أطلقت الحكومة الأردنية "رؤية 2025" وهي عبارة عن استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الأردن. وعلى وجه الخصوص، تُشدّد هذه الخطة التفصيلية التي تبلغ مدتها عشر سنوات على الحاجة للتنمية المحلية المستدامة على مستوى المجتمع المحلي ومستوى المحافظات وسد الفجوة بين الجنسين من حيث الوصول إلى سوق العمل. كما تُعزز أيضًا مبدأ المواطنة الفاعلة والذي يُعتبر عنصرًا رئيسًا في النسيج الاجتماعي إلى جانب الروابط الأُسرية، وتساهم في توسيع برامج التوعية التي تستهدف الشباب وتتصدى للعنف والتطرف اللذين يُهددان الاستقرار والسِلم الأهلي.

كما أن هذا البحث يستلهم مبادئ "رسالة عمان" و"إعلان شباب عمان" لسنة 2015، حيث يدعوان للتسامح والاحترام المتبادل، ودعم القيادات الشبابية والنسائية ومشاركتهم في صنع القرار ومنع العنف وبناء السلام المستدام.

وفي هذا الصدد، تدعو الدراسة الحالية إلى نهج مجتمعي شامل لمعالجة التطرف، وتشجيع الحوار والتآزر بين أصحاب الشأن على المستويين المحلي والوطني من الفضاء العام والفضاء الخاص والمجتمع المدني.

أهداف الدراسة الاستقصائية

يتمثل الهدف من هذا البحث في استكشاف العلاقة بين التطرف والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن. ومن أجل تحديد الروابط الممكنة بين هاتين الظاهرتين، تم البحث في توجهات النساء على المستوى الشعبي إلى جانب الأهداف الخمسة التالية:

1. تحديد فهم المرأة لمفهومي العنف القائم على النوع الاجتماعي والتطرف، بما في ذلك التوجهات حول أسبابهما وأنماطهما وأساليب منعهما.
2. التعمّق في تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على ظاهرتي التطرف والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
3. فهم واستيعاب مدى الوعي القانوني للمرأة بما في ذلك معرفة حقوقها ومسؤولياتها والوسائل والموارد التي يمكنها استخدامها في حال تعرضها للعنف القائم على النوع الاجتماعي أو التطرف.
4. استكشاف توجهات المرأة حول دور منظمات المجتمع المدني في منع مخاطر التطرف والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لها.

وأخيرًا، المساهمة في تغذية أنشطة المشروع المقررة بالمعلومات، وعلى وجه الخصوص، عند صياغة الأدلة والمواد التدريبية المقدمة للنساء المستفيدات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحقوق المرأة ومنع التطرف.

المنهجية

تعتمد الدراسة على استبيانات مدعومة بمقابلات مع 238 امرأة، وتم الانتهاء من تحليل البيانات في نهاية عام 2015 وبداية عام 2016. انتمت النساء المشاركات في المقابلات إلى ثلاث مجموعات مستهدفة: كانت (12) امرأة منهن من ضابطات الارتباط في شبكة مساواة[1]، و(73) امرأة من القيادات المجتمعية و(153) امرأة من النساء المستفيدات[2]، حيث مثّلن بذلك مجموعة متنوعة من الفئات العمرية والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية. وجاءت النساء المشاركات من 11 محافظةً هي: معان والزرقاء وجرش وإربد والبلقاء ومادبا والكرك وعجلون والمفرق والطفيلة والعقبة، وتم استهداف مجموعة متنوعة من المناطق في المحافظات.

تم استخدام أساليب البحث الكمية والكيفية في تصميم الدراسة، كما أُجريت دراسة استقصائية أولية من قبل فريق بحثي أجرى العديد من المقابلات مع المستفيدين من المشروع، بمن في ذلك النساء الناشطات (منسقات/ضابطات ارتباط في شبكة مساواة)، والقيادات المجتمعية وموظفو منظمات المجتمع المدني في المفرق، والطفيلة والزرقاء. وساعد هذا الاختبار الأولي على جمع التغذية الراجعة من ضباط الارتباط حول الاستبيان، ومعرفة المزيد عن التحديات التي قد يواجهونها حال استخدامه والتوصيات بشأن كيفية التغلب على المشكلات بغرض إكمال البحث في باقي المحافظات.

خاتمة

بشكل عام، كشفت الدراسة عن وجود علاقة وطيدة بين العنف القائم على النوع الاجتماعي والتطرف وذلك نظرًا لأن المناطق أو المجتمعات التي توجد بها النسب الأعلى للعنف القائم على النوع الاجتماعي تكون في الأساس أكثر عُرضة أيضًا لاتجاهات التطرف وتأثرًا بها. كما أظهرت الدراسة أيضًا أن المرأة تعتبر نفسها من المجموعة الأكثر ضعفًا أمام آثار التطرف، وأن الفكر المتطرف يُعتقد أنه يزيد من العنف لا سيما ضد المرأة ويشجع عليه، ويؤدي إلى زيادة تهميش المرأة وحرمانها من حقوقها في جميع جوانب حياتها.

ومن ناحية أخرى، اعتبر المستجيبون أن البيئة المجتمعية من الأسباب الرئيسة لكلٍ من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتطرف، حيث اعتبر سوء الأوضاع الاجتماعية، والثقافية، والسياسية والاقتصادية في المجتمع بمثابة

---

[1] شبكة مساواة هي شبكة وطنية تتألف من الرابطات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني وهي شبكة تابعة لمنظمة المرأة العربية وتعمل على دعم حقوق المرأة وتشجيعها وتستخدم هذه الشبكة منسقات لتنسيق جهودها في كل محافظة.

[2] النساء المستفيدات هم إما عبارة عن النساء الذين سبق لهم وأن حصلوا على دعم من شبكة مساواة أو النساء من المجتمعات المحلية ممن توصلت إليهم منسقات الشبكة.

المُحفز الرئيس للعنف ضـد المرأة وزيادة الفكر المتطرف ونتائجه العنيفة المحتملة. واعتقدت النسـاء أنهن يفتقرن أساسًا للمعرفة والوعي حول مفاهيم العنف القائم على النوع الاجتماعي والتطرف، والدعم القانوني والموارد المتاحة للأشـخاص الذين يتعرضـون لهذه الأخطار. وأخيرًا، ذكرت الدراسـة أن منظمات المجتمع المدني هي من الجهات الفعّالة وذات الصـلة بقضـايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والتطرف إلا أنه ينبغي عليها تعزيز دورها وجعل الوصول إلى خدماتها أسهل من قبل العامة.

وبناءً على هذه النتائج، تمت صياغة عدد من التوصيات بهدف المساهمة في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي ومخاطر التطرف العنيف، حيث تعتمد هذه التوصيات على نهج من القاعدة إلى القمة للاستجابة لهذه الأنواع من العنف، وذلك من خلال العمل على المستوى الشعبي لبناء القيادات النسائية وتعزيز الدور البنّاء للقادة المحليين في تطوير وإيصال الرسائل ذات الصلة التي تراعي الحساسيات الثقافية على المستويين المحلي والوطني.

وفي ظل هذا الإطار، ينبغي على جهود رفع الوعي أن تُسـلط الضـوء على الأنماط والعمليات التي تنتشـر من خلالها أشـكال العنف في هذه في المجتمعات، واكتشـاف إشـارات الإنذار المُبكر واقتراح الوسـائل والموارد لتخفيف هذه القضايا ومعالجتها على مستوى المجتمع المحلي. كما ينبغي تعزيز إشراك وتعبئة المرأة والقادة في مجتمعاتهم المحلية بغرض تطوير قدرات العمل بشكل جماعي وفعّال لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتطرف العنيف، وخلق إجماع وشعور بالمسؤولية الجماعية حول هذه التدابير الوقائية.

إضافة إلى ما سبق، ينبغي تمكين القيادات النسائية من خلال تدريب بناء القدرات بهدف المطالبة باعتماد و وتطوير ونشـر خطاب إيجابي حسّـاس للشـباب والنوع الاجتماعي، ويُسـاهم في مكافحة التطرف العنيف وإبراز دور المرأة والشباب باعتبارهم صنّاع السلام والتغيير الإيجابي.

وعلى وجه الخصـوص، ينبغي على المؤسـسـات التي تقدم التعليم النظامي وغير النظامي أن تطوّر مهارات ووعي الطلبة في هذه المجالات. كما يجب تطوير المناهج الحالية لتركّز على تعزيز الثقة بالنفس، والقيادة وقدرات التفكير الإبداعي والنقدي.

وأخيرًا، يجب مراجعة التشريعات، واستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لضمان امتثالها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية القائمة على الأدلة وتغذية مراجعة التشريعات بالمعلومات الضرورية التي تدافع عن حقوق الإنسان وتدعمها، وكذلك لتشجيع الدور الفعال للمرأة ومشاركتها بصفتها صانعةً للسلام في منع التطرف والتطرف العنيف. إن من شأن المزيد من الأبحاث وتحليل طرق تأثير التطرف على المرأة وإلحاق الضرر بها أن يساهما في توفير هذه المعلومات.

النتائج والتوصيات

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة واضحة بين والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتطرف، وتوّضح المفاهيم والتجارب المرتبطة بهذين المفهومين. وبرزت ثلاث نتائج أساسية كالتالي:

1. هناك علاقة قوية بين العنف القائم على النوع الاجتماعي والتطرف، بحيث أن النساء اللواتي تعرّضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي هن أكثر عرضة لمواجهة آثار التطرف أيضاً.
2. تُعتبر النساء من أكثر الفئات المعرضة لخطر آثار التطرف.
3. يُعتقد أن التطرف في ازدياد، ونظرًا لأثره المُدرك على النساء، فإنه يشكّل مصدر قلقٍ كبيرٍ للنساء في كل المحافظات ومن كل الفئات العمرية والمستويات التعليمية في الأردن.

وفيما يلي شرح مستفيض عن هذه النتائج وغيرها:

العلاقة بين العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والتطرف

أكدت هذه الدراسة أن هناك صلة واضحة بين التطرف والعنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث وجدت علاقة قوية بين حوادث التطرف والعنف القائم على النوع الاجتماعي أو التعرض لهما (0.65 معامل ارتباط بيرسون).

ووفقًا لهذه النتيجة، يبدو أن النساء اللواتي تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي في عينة الدراسة كانوا أكثر عرضةً للتعرض للتطرف أيضًا، ممّا يؤكد على الارتباط بين الظاهرتين، حيث أنه كلما كان العنف القائم على النوع الاجتماعي موجودًا، كلما كان احتمال وجود التطرف أكبر.

واعتبرت المستجيبات بشكلٍ واضحٍ أن التطرف عامل مساهم في العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذكرن أن أي نمو في انتشار التطرف يؤدي إلى زيادة في حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي بأشكاله المختلفة، وتحديدًا العنف الجسدي ضد النساء والأطفال، والزواج المبكر، وتراجع المستوى التعليمي للنساء، والتنقل، والقدرة على العمل وتقلص الوصول إلى مواقع صنع القرار. وكان هناك اعتقاد بأن التطرف يعقّد جملة التحديات التي تواجهها النساء من خلال تعظيم المشكلات الاجتماعية، والتفكك الأسري وإقصاء النساء، والتهميش والدعوة لعودة النساء إلى الحيّز الخاص. وبالطبع، كانت فئة النساء، إلى جانب فئة الشباب من الجنسين، من بين الفئات الأكثر عرضة لخطر آثار التطرف.

واعتبرت المستجيبات أن البيئة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية كان لها تأثير مباشر على مستوى العنف والتطرف في المجتمع، وأن انتشار الفكر المتطرف يحدث في تلك المجتمعات الأكثر تضررًا بتحديات الفقر والبطالة، وتدني مستويات المعيشة. في المقابل، اعتبر تراجع النظم الثقافية المسؤولة عن تطبيق وتعزيز الضوابط الأخلاقية والقيمية في المجتمع عاملًا قويًا يسهم في زيادة التطرف والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

التصورات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وتجارب التعرض له

يُعد مفهوم العنف القائم على النوع الاجتماعي مفهومًا بشكل واضح بين معظم القيادات المجتمعية ومنسقات الشبكة ضمن عينة الدراسة. وكان هناك افتراض عمومًا أن هذه الممارسات تعكس خللًا في علاقات القوة بين النساء والرجال وتنتج عنه، والتي تتجلى في أشكال مختلفة من العنف الجسدي، والجنسي، والاجتماعي والاقتصادي، وحرمان المرأة من حقوقها فيما يتعلق بالتعليم، والميراث، والزواج، والطلاق، فضلًا عن التهميش واستغلال النساء.

كانت النساء اللواتي أنهين تعليمهن الأساسي أو الإعدادي فقط، أو النساء اللواتي يفتقرن للخبرة العملية، سواء أكانت ضمن عمل مدفوع الأجر أو عمل تطوعي، عبّرن عن فهم أضعف لمفهوم العنف القائم على النوع الاجتماعي ومسبباته وطرق الاستجابة له.

ووفقًا للدراسة، زعمت 20٪ من النساء المستفيدات أنهن تعرضن العنف بأنفسهن، في حين أن 70٪ شهدن يعرفن أخريات تعرضن للعنف. وتبيّن أن معظم النساء اللواتي هن بأشد الحاجة إلى الدعم والمساعدة عندما يتعلق الأمر بالعنف القائم على النوع الاجتماعي من المناطق الريفية، وربات البيوت، والأرامل أو المطلقات.

التصورات حول التطرف وتجارب التعرض له

فيما يتعلق بالتطرف، عرفت القيادات المجتمعية ومنسقات الشبكة في عينة الدراسة المفهوم على أنه ظاهرة قائمة على التفكير الأحادي الذي لا يؤمن بالتعددية في الأحزاب السياسية، والأفكار والثقافات من الناحية الدينية أو السياسية أو الاجتماعية. لم تحمل النساء المستفيدات فكرة واضحة بشأن ما يشمله مفهوم التطرف، لا سيما اللواتي حصلن فقط على التعليم الابتدائي أو الإعدادي أو اللواتي يفتقرن إلى الخبرة العملية، حيث عرّفن مصطلح التطرف بشكلٍ عام على أنه انحراف عن القيم المشتركة لمجتمعاتهن.

واعتبرت فئة الشباب من الذكور والإناث أكثر عرضة للتعرض لخطر التطرف، تليهم المرأة، ولا سيما من المناطق الريفية، أو المهاجرات أو اللاجئات، وكذلك الفتيات المراهقات.

بلغت نسبة النساء من أفراد العينة اللواتي زعمن أنهن تعرضن للتطرف شخصيًا 9٪، في حين بلغت نسبة النساء اللواتي يعرفن ضحايا أخريات للتطرف 85٪، وكانت النساء من من الفئات العمرية الشابة والحاصلات على مستوى تعليمي أدنى، و من محافظات البلقاء والكرك ومادبا بشكلٍ رئيس.

وأكدت 89٪ من النساء من عينة الدراسة أن انتشار التطرف كان يتصاعد على مستوى المجتمع المحلي، وأدى إلى زيادة حالات العنف ضد النساء. وشدّدت 35٪ من النساء المشاركات في عينة الدراسة أن مواجهة التطرف والتصدي له تكون من خلال تقوية معرفة النساء والشباب ووعيهم القانوني عن طريق تنظيم ندوات، وورش عمل

وجلسات استشارية، واستهداف العامة وكذلك المجموعات الفرعية ذات الاحتياجات الأكثر تحديدًا. كما أبرزت المشاركات أيضًا أهمية تعزيز الخطاب الثقافي للاعتدال مع التركيز على قيم العدالة والتسامح، وتعزيز التنشئة الدينية السليمة، وتفعيل الدور الإيجابي للقادة الدينيين في المساجد والكنائس.

الوعي القانوني ودور منظمات المجتمع المدني والموارد المتاحة لمعالجة مشاكل العنف القائم على النوع الاجتماعي والتطرف

يُعد الوعي بالقوانين، والاستراتيجيات الوطنية، والمؤسسات والعمليات التي تستهدف التطرف والتطرف العنيف متدنيًا مقارنةً بما يستهدف العنف القائم على النوع الاجتماعي.

عند التعرض إما للعنف و/أو التطرف، كانت منظمات المجتمع المدني ووحدات الحماية من بين أكثر الجهات أو الخدمات تكرارًا، حيث تلجأ إليها المرأة للدعم بدلًا من حل القضايا في المجال الخاص.
عندما يتعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي، تذهب 35٪ من النساء إلى إدارة حماية الأسرة، و 20٪ لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التي تقدم الخدمات القانونية، والاستشارية النفسية والخدمات التوعوية، بينما تذهب 15٪ لأفراد الأسرة والأقارب أو الأصدقاء.

أما عندما يتعرضن للتطرف، تلجأ 28٪ إلى جهاز الأمن العام أو الجهات الحكومية، و 24٪ إلى منظمات المجتمع المدني، و 17٪ إلى إدارة حماية الأسرة. وممّا يلفت النظر أن النساء الشابات ذكرن أنهن يلجأن للأمن العام أولًا، في حين تقصد النساء الأكبر سنًا منظمات المجتمع المدني.

تدرك القيادات المجتمعية أن التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشأن وضع السياسات وتنفيذها على أرض الواقع ضعيف عندما يتعلق الأمر بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والتطرف.
ويُنظر إلى انتشار التطرف والعنف القائم على النوع على أنه يشكل خطرًا حقيقيًا على المواطنة، وهذا بدوره يشكل خطرًا على سيادة القانون والسيادة الوطنية.

توصيات

استنادًا إلى نتائج الدراسة، تمت صياغة عدد من التوصيات بهدف التخفيف من مخاطر التطرف والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن. وخرجت الدراسة بثلاث توصيات رئيسة كالتالي:

1. يجب تمكين النساء كقائدات في مجتمعاتهن من خلال تدريبات بناء القدرات والتشبيك لضمان المشاركة بفعالية في تطوير مجتمعاتهن وبناء السلام.

2. توحيد الجهود والتنسيق والاستراتيجيات بين منظمات المجتمع المدني، والسلطات الحكومية والعاملين في التنمية لمعالجة التطرف.
3. إدخال موضوع منع التطرف في استراتيجيات الممولين وتخصيص الموارد المالية المتنامية لدعم منظمات المجتمع المدني، والعاملين في التنمية والنساء في المجتمعات العاملين على تعزيز السلام.

توصيات للقيادات النسائية في المجتمعات

- تمتلك النساء تأثير قوي على أبنائهن، وأسرهن، وأقاربهن والناس من حولهن في الحيزين الخاص والمهني على حد سواء. من أجل التصدي بفعالية لتحديات التطرف والعنف، فإنهن يحتجن إلى عدم إشراكهن بوصفهن بنات أو أمهات، ولكن أيضًا كناشطات وممارسات ومهنيات وقائدات وصانعات للسلام.
- تمتلك النساء إمكانات تحويلية قوية، وعليهن بناء مهاراتهن من خلال المشاركة في الدورات التدريبية، والتشبيك ومبادرات كسب التأييد ليستطعن تعزيز السلام والاستقرار في مجتمعاتهن.
- ينبغي على النساء القائدات إطلاق مجموعات، ومنظمات وشبكات أو الانضمام لما هو قائم منها بهدف بناء المهارات، ومشاركة الآراء والتجارب والتعبير عن مصادر قلقهن. من خلال تمكين النساء من التواصل مع أفراد المجتمع، يمكنهن مساعدة العائلات على الكشف عن علامات الإنذار المبكر والرصد الأفضل لسلوكيات واتجاهات أطفالهم، ويوفرن التوجيه للأفراد المعرضين لخطر التطرف.
- تلعب النساء الشابات على وجه الخصوص دورًا رئيسيًا في الوقاية من التطرف، لأنهن متعلمات تعليمًا جيدًا ولديهن علاقات تتعدّى حدود مجتمعاتهن. تعزّز مشاركاتهن في الشبكات على الانترنت وعلى أرض الواقع، والفعاليات والمبادرات في المجتمعات، والجامعات وأماكن العمل العمل التطوعي والمواطنة الفاعلة.

توصيات لمنظمات المجتمع المدني والعاملين في مجال التنمية

- بناء كفاءات ومهارات موظفي منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك العاملين في مجال منع العنف القائم على النوع الاجتماعي، للانخراط في البرامج والدورات التدريبية التي تهدف إلى مكافحة التطرف على مستوى المجتمع المحلي

تطوير الموارد، والأدوات، والممارسات والمبادرات الرامية إلى مكافحة التطرف على مستوى المجتمع المحلي. ينبغي أن تسهل المواد تبادل المعرفة وفهم المعاني المختلفة لمفهوم التطرف، والسماح بالتفكير والنقاش حول دراسات الحالة، وتبادل الخبرات والممارسات، فضلًا عن توفير التوجيه للكشف عن علامات الإنذار المبكر وحل النزاعات

- تطوير برامج إبداعية وتفاعلية ومنهجيات الوقاية من التطرف والعنف، والتي يتم تكييفها مع التحديات الخاصة بكل سياق والتركيز على تعزيز الدور القيادي للمرأة من خلال:
  - الانخراط والمشاركة الفعالان للنساء والشبكات النسائية ذات الخبرة في تصميم البرامج وتنفيذها
  - بناء المهارات الشخصية والمعرفية، ومهارات الاتصال والمهارات الاجتماعية للنساء من خلال المهارات الحياتية، وبالتالي تعزيز قدراتهن على النقاش والتفاوض والتواصل وحل المشكلات

- تعزيز التواصل والتشبيك وفرص الحوار بين النساء والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والسلطات المحلية والوطنية من خلال ورش العمل، والدورات التدريبية والموائد المستديرة وغيرها من الفعاليات وفرص التشبيك ذات الصلة
- اختيار الفئات المستهدفة من قبل المشاريع بشكل استراتيجي، وإعطاء الأولوية للمناطق الجغرافية التي تعاني من العنف، واستهداف الشباب والنساء الشابات والفتيان والرجال في مبادرات التوعية بشأن الوقاية من التطرف، بمن في ذلك الآباء، الذين غالبًا ما يأخذون زمام المبادرة لمناقشة قضايا التطرف داخل محيط الأسرة
- إطلاق مبادرات رفع الوعي الفعالة التي تستهدف النساء والفتيات المراهقات من خلال بناء المعرفة والممارسات في مجال حقوق المرأة، والمواطنة الفعالة والوقاية من التطرف، بما في ذلك الكشف وعلامات الإنذار المبكر، والتأثير على المرأة والشباب وحل النزاعات
- تطوير الرسائل ذات الصلة والمصممة لمنع التطرف، بحيث تراعي الحساسيات الثقافية وتلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي والشباب، ونشرها من خلال قنوات مثل شبكات منظمات المجتمع المدني، والإذاعات المجتمعية والقيادات الشبابية والنسائية
- تقديم الدعم للنساء حول التطرف. على سبيل المثال، يمكن إنشاء وتحسين مساحات وقنوات آمنة للحوار، والخطوط الساخنة، وتقديم الدعم النفسي والإرشاد، والمشورة القانونية للنساء اللواتي يتعرضن لمخاطر التطرف. وينبغي تقوية المراكز النسائية والمرافق الصحية لتقديم هذه الخدمات والوصول للمجتمعات

دور المؤسسات والجهات المانحة

- تخصيص الموارد لمنظمات المجتمع المدني والعاملين في التنمية والمجموعات النسائية والقادة للوقاية من التطرف، من خلال تمويل المشاريع، والمنح الصغيرة والمشاركة في ورش العمل وفرص التشبيك
- تصميم واعتماد استراتيجيات تمويل أكثر شمولية للنساء والشباب، بحيث تساهم في بناء مهاراتهم وقدراتهم الشخصية والمعرفية والقيادية، مع تعزيز الخطاب الإيجابي حول الدور الإيجابي للمرأة والشباب في التماسك الاجتماعي، والصمود وبناء السلام
- تخصيص الموارد التي تعزّز حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والاستدامة الذاتية من خلال رفع التوعية بالدخل، والتدريب، وتوليد الدخل، وسبل العيش، والوصول إلى سوق العمل والمشاريع الصغيرة
- زيادة انخراط الشباب ومشاركتهم في المدارس والجامعات، وعلى وجه الخصوص الطالبات، في الوقاية من التطرف، من خلال التوعية والتدريب، والتشبيك، والحشد، ونشر الرسائل التي تراعي الحساسيّات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والشباب، والوصول إلى المجتمعات المحلية المحيطة
- تحسين مناهج التعليم بفعالية، واستهداف الشباب والنساء بصفة خاصة، من خلال دمج القيم والمفاهيم والممارسات ذات الصلة بالمواطنة الفاعلة ومشاركة المجتمع المدني، والمهارات الحياتية، والتفكير الإبداعي، والتعددية الفكرية، والحوار، وحل النزاعات ومنع جميع أشكال العنف. رفع وعي المعلمين حول مشاركة الشباب، والمواطنة الفاعلة، والكشف عن التطرف والوقاية منه في المدارس والجامعات

- دعم وسائل الإعلام التقليدية وغير التقليدية والشبكات والمؤسسات في الوقاية من التطرف على المستوى المحلي والوطني، من خلال نشر رسائل إيجابية حول الشباب والنساء وتحديدًا ضمن المجتمعات المهمشة أو المجموعات المعرضة للخطر
- تعزيز دور المؤسسات الدينية، بما في ذلك المساجد والكنائس، وبناء قدراتها في الترويج لخطاب يواجه التطرف ويعزّز قيم العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والتسامح
- توفير الموارد اللازمة لزيادة البحوث القائمة على الأدلة بشأن منع التطرف، وارتباطه بأشكال أخرى من العنف بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، ودمجها في الممارسة اليومية.

دور السلطات

- توحيد الجهود التي أطلقتها المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي والتطرف في الأردن، وضمان ألا تُعالج هذه التحديات فقط من خلال الأجهزة الأمنية، ولكن أيضًا من خلال تمكين وتوفير الموارد لمنظمات المجتمع المدني والممارسين، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتقوية المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الشعبية، وذلك باستخدام خطاب إيجابي حول النساء والشباب كصانعي سلام
- تمكين المرأة اقتصاديًا من خلال زيادة فرص العمل، والريادة وتوليد الدخل لتحسين مستوى معيشتها، وبخاصة في جيوب الفقر والمجتمعات المعرضة للخطر
- تطوير وتنفيذ السياسات، والاستراتيجيات وخطط العمل للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتطرف التي تتوافق مع الاتفاقيات الدولية وذلك بالتشارك مع النساء والشباب الأردنيين، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية سيداو، وقرار الأمم المتحدة رقم (2250) حول الشباب والسلام والأمن، والقرار رقم (1325)، الذي يؤكد على دور المرأة في منع الصراعات وحلها وبناء السلام
- تحسين وتنفيذ السياسات المحلية والوطنية وخطط العمل، بما في ذلك الاستراتيجيات الوطنية للنساء والشباب، وذلك تماشيًا مع مبادئ التسامح والاحترام المتبادل التي تتضمنّها "رسالة عمان"، و " إعلان شباب عمان "عام 2015. دعا هذان الإعلانان لشمولية أكبر، وقيادة ومشاركة المرأة والشباب في المجتمع المدني وصنع القرار، وبالتالي إطلاق العنان لإمكانياتهم وقدراتهم كصانعين للسلام والتغيير الإيجابي.